

Distr.: General  
9 September 2013  
Arabic  
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون  
البند ٣٥ من جدول الأعمال المؤقت\*  
الحالة في الشرق الأوسط

## الحالة في الشرق الأوسط

## تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الردود الواردة من الدول الأعضاء على المذكرة الشفوية المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠١٣، الموجهة من الأمين العام بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قراري الجمعية العامة ٢٤/٦٧ المعنون "القدس"، و ٢٥/٦٧ المعنون "الجولان السوري".

\* A/68/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

081013 300913 13-46879 (A)



## المحتويات

الصفحة

٣	.....	أولا - مقدمة
٣	.....	ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٣	.....	كوبا
٥	.....	قطر
٧	.....	الجمهورية العربية السورية

## أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدّم عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٤/٦٧ و ٢٥/٦٧. وقد أكدت الجمعية، في قرارها ٢٤/٦٧، ضرورة أن يُراعى في أي حل شامل وعادل ودائم لقضية مدينة القدس الشواغل المشروعة لدى كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن يتضمن أي حل من هذا القبيل أحكاماً تنطوي على ضمانات دولية تكفل حرية الديانة والضمير لسكان المدينة، وتتيح للجميع، على اختلاف أديانهم وجنسياتهم، الوصول دوماً بحرية ودون عائق إلى الأماكن المقدسة. وفي قرارها ٢٥/٦٧، الذي يتعلق بسياسات إسرائيل في الأرض السورية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، طالبت الجمعية مرة أخرى بانسحاب إسرائيل من كل الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد.

٢ - وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١٣، وبغية الاضطلاع بمسؤوليتي عن تقديم التقارير بموجب القرارين ٢٤/٦٧ و ٢٥/٦٧، قمت بإرسال مذكرات شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل والممثلين الدائمين لسائر الدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة أطلب فيها منهم إبلاغي بأي خطوات اتخذتها حكوماتهم أو تعتزم اتخاذها بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالقرارين المذكورين. ولغاية ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣، ورد ردّان من كوبا، وقطر. ويرد هذان الردّان في الفرع الثاني من هذا التقرير.

## ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

### كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

تؤيد كوبا تأييداً تاماً قرار الجمعية العامة ٢٥/٦٧ المعنون "الجولان السوري"، وتدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تنفيذه على وجه السرعة وبمنتهى الدقة. إن الجولان السوري، الذي ما برحت إسرائيل تحتله منذ ما يزيد على ٤٥ عاماً، هو أرض سورية. ولذا تعتبر كوبا أن جميع التدابير التشريعية والإدارية والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل أو ستتخذها بهدف تغيير الوضع القانوني، أو الطابع العمراني، أو التكوين السكاني للجولان السوري المحتل أو بنيانه المؤسسي، وكذلك التدابير الإسرائيلية الرامية إلى تطبيق ولايتها القضائية وإدارتها عليه، لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني.

وتؤكد كوبا من جديد أن القرار الذي اتخذته إسرائيل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل، وكذلك بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها بشكل غير قانوني في أرض الجولان منذ عام ١٩٦٧، يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، والاتفاقيات الدولية، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الأمم المتحدة، لا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

واستنادا إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تعتبر كوبا أن حيازة الأراضي بالقوة غير جائز. ومن غير المقبول أن يظل الجولان السوري تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧.

ويتعين على إسرائيل أن تنسحب فوراً من جميع أراضي الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وأن توقف ما تبذره من جهود منغلقة سعياً إلى استلاب الجولان من سوريا.

إن الاحتلال الأجنبي، وتنفيذ سياسات التوسع والعدوان، والتمييز العنصري، وبناء المستوطنات، وفرض حقائق على أرض الواقع، وضم أراضي دولة أخرى بالقوة، على غرار ما يحدث في الجولان السوري، ممارسات تشكل انتهاكا لجميع الصكوك والمعايير الدولية.

وتدين كوبا بشدة الممارسات الوحشية التي ترتكبها إسرائيل في السجون التي أنشئت خلال فترة الاحتلال، وتكرر الإغراب عن قلقها البالغ إزاء الظروف غير الإنسانية التي يعيش فيها المعتقلون السوريون في الجولان السوري المحتل، والتي أدت إلى تدهور صحتهم البدنية وتعريض حياتهم للخطر، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني.

وتطالب كوبا إسرائيل بأن تلتزم فوراً ودون شروط بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وأن تطبقها على حالة المعتقلين السوريين في الجولان السوري المحتل.

وقد أعربت البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، البالغ عددها ١٢٠ بلداً، عن دعمها وتضامنها بلا قيد أو شرط مع المطالب والحقوق السورية العادلة المتمثلة في استعادة سوريا لسيادتها التامة على الجولان السوري المحتل، استناداً إلى مبادرة السلام العربية، وعملية مدريد للسلام، وصيغة الأرض مقابل السلام، بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد.

إن مواصلة احتلال الجولان السوري وضمه بحكم الأمر الواقع يشكل حجر عثرة أمام تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

## قطر

[الأصل: بالعربية]

تؤكد دولة قطر على عروبة القدس وترفض كافة الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف تهويد المدينة وضمّها وتهجير أهلها المقدسين، كما تدين مصادرة الأراضي وبناء وحدات استيطانية في القدس الشرقية وأعمال الحفريات الإسرائيلية أسفل وفي محيط المسجد الأقصى التي تهدد باهياره، وتدعو المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية ولا سيما منظمة اليونسكو إلى تحمّل مسؤولياتها في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

وتؤكد قطر على التمسك بإقامة دولة فلسطين المستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، ورفض جميع الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تستهدف ضم المدينة وتهويدها، وتدين كافة البرامج والخطط والسياسات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية الرامية إلى إعلانها عاصمة لدولة إسرائيل، وتدعو المجتمع الدولي إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية في هذا الشأن.

وخلال كلمة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، أمام الجلسة الافتتاحية للقمة العربية الـ ٢٤ التي عقدت بالدوحة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، اقترح سموه إنشاء صندوق لدعم القدس بموارد مالية قدرها مليار دولار أمريكي، وأعلن سموه عن تبرع دولة قطر في هذا الصندوق بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار. وقد أصدرت القمة في ختام اجتماعها قرارها رقم ٥٧٦ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ الذي نصّ على "إنشاء صندوق باسم دعم القدس بموارد مالية قدرها مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع وبرامج تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس الشريف، وتعزيز صمود أهلها، ولتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدرته الذاتية وفك ارتكابه بالاقتصاد الإسرائيلي ومواجهة سياسة العزل والحصار، وتكليف البنك الإسلامي للتنمية بإدارة هذا الصندوق".

وتنفيذا لقرار القمة العربية الـ ٢٢ (قمة سرت) رقم ٥٠٣ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠ التي عقدت تحت شعار "دعم صمود القدس"، عُقد المؤتمر الدولي للدفاع عن مدينة القدس بمدينة الدوحة بدولة قطر في الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ برعاية وحضور حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وبحضور فخامة الرئيس الفلسطيني والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء الخارجية العرب ورؤساء المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والمنظمات والاتحادات المناصرة لحقوق الإنسان ورجال الدين والفكر والقانون والسياسة والتاريخ في حشد تاريخي على مستوى العالم للتضامن مع

الشعب الفلسطيني في مدينة القدس ومع حقوقه المشروعة وثوابته الراسخة فيها. وقد صدر عن المؤتمر "إعلان الدوحة"، ومن ضمن ما جاء فيه:

الترحيب بدعوة حضرة صاحب السمو الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، بجعل القدس وحررتها نقطة ارتكاز لكل الفلسطينيين والمحفز لإتمام المصالحة وإنهاء الانقسام؛

تتمين وتأييد اقتراح سموه بالتوجه إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار يقضي بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل منذ احتلال عام ١٩٦٧ في القدس العربية بقصد طمس معالمها الإسلامية والعربية؛

الترحيب بدعوة سموه لإعداد استراتيجية شاملة وموسعة للقطاعات المختلفة والمشاريع التي تحتاجها مدينة القدس، واستعداد دولة قطر للمشاركة بكل إمكاناتها في سبيل إنجاز هذه الاستراتيجية ووضعها موضع التنفيذ.

وتؤكد دولة قطر على دعمها ومساندتها الحازمة لمطلب سورية العادل وحققها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ استناداً إلى أسس عملية السلام، وقرارات الشرعية الدولية، والبناء على ما أُنجز في إطار مؤتمر السلام الذي انطلق في مدريد عام ١٩٩١.

وتؤكد أيضاً أن استمرار احتلال الجولان العربي السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧ يشكل تهديداً مستمراً للسلام والأمن في المنطقة والعالم.

وتدين ممارسات إسرائيل في الجولان العربي السوري المحتل المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي والموارد المائية.

وتطالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان بضمان احترام إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعمل على تسهيل قيام سكان الجولان العربي السوري المحتل بزيارة أهاليهم وأقاربهم في الوطن الأم سورية عبر معبر القنيطرة وبإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتدعو إلى التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتباره إجراء غير مشروع لا يرتب حقاً ولا ينشئ التزاماً، واعتبار أن إقامة مستوطنات واستقدام مستوطنين إليها يشكل حرقاً خطيراً لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب وفقاً للملحق الأول لهذه الاتفاقيات وانتهاكاً لأسس عملية السلام. وتدعو المجتمع الدولي إلى التمسك بقرارات الشرعية الدولية الراضية للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل.

## الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

منذ الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري عام ١٩٦٧ واجتمع الدولي يكرر رفضه الشديد لهذا الاحتلال مطالباً بانسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة من كامل الجولان السوري. فلقد أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ٢٥/٦٧، قلقها العميق إزاء عدم انسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل بما يتناقض مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الصدد. وطالبت الجمعية بانسحاب إسرائيل من كامل الجولان السوري المحتل حتى خط ٤ حزيران/يونيه تنفيذاً للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن في هذا الصدد. وأعلنت الجمعية أيضاً أن قرار إسرائيل الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليست له أية شرعية على الإطلاق، على نحو ما أكدته مجلس الأمن في قراره ٤٩٧ (١٩٨١)، وطلبت إلى إسرائيل إلغاءه فوراً.

وبعد مرور ٤٦ عاماً على هذا الاحتلال ما برحت إسرائيل غير عابئة بالقرارات المعترف بها دولياً، ولا بمطالبة بلدان العالم في المحافل الدولية بإنهاء الاحتلال، ولا بإدانة تلك البلدان لما ترتكبه إسرائيل من ممارسات قمعية، وانتهاكات صارخة لجميع الاتفاقيات والأعراف الدولية. إذ ليس هناك أي عائق أمام مطامع إسرائيل التوسعية أو حد لما تقوم به من ازدراء للقانون الدولي.

لقد صرحت الجمهورية العربية السورية دوماً بأن تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط يستلزم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تستهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري وغيره من الأراضي العربية الأخرى. لقد أكدت من جديد الجمهورية العربية السورية ذلك الموقف في جميع المحافل الدولية، حيث أصرت على التنفيذ التام للقرارات الدولية في هذا الصدد، لا سيما قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)، إضافة إلى مبدأ الأرض مقابل السلام، الذي شكل أساس عملية مدريد للسلام التي بدأت عام ١٩٩١، بغية ضمان انسحاب إسرائيل التام من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ولقد أكد من جديد الرئيس بشار الأسد ذلك الموقف في أكثر من مناسبة.

وتدين بشدة الجمهورية العربية السورية الممارسات الإسرائيلية المتواصلة التي تشكل تحدياً للحقوق العربية والسورية التي أكدتها الأمم المتحدة. وبوجه خاص قررت الحكومة الإسرائيلية في حزيران/يونيه ٢٠١١ بناء جدار فاصل بصورة غير شرعية شرق بلدة مجدل

شمس في الجولان السوري المحتل، تحت ذريعة منع الفلسطينيين والسوريين من عبور خط وقف إطلاق النار والوصول إلى بلدة مجدل شمس المحتلة. وقد بدأ سلاح المهندسين الإسرائيلي فعلا في بناء الجدار في بداية تموز/يوليه ٢٠١١، وأبرم اتفاق مع مقاولين إسرائيليين لبناء الجدار بارتفاع ثمانية أمتار.

وتعلن حكومة الجمهورية العربية السورية تنديدها بسياسات الاستيطان التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، متجاهلة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، التي كان آخرها قرار الجمعية ٢٥/٦٧، الذي أكد عدم شرعية بناء المستوطنات الإسرائيلية وغير ذلك من الأنشطة في الجولان السوري المحتل، وقرار الجمعية ١٢٢/٦٧، الذي طالب إسرائيل بالتوقف عن تغيير الطبيعة العمرانية والتكوين السكاني والبنية المؤسسية والوضع القانوني للجولان السوري المحتل، والتوقف بوجه خاص عن إقامة المستوطنات. وقد شرعت الحكومة الإسرائيلية في تنفيذ العديد من الأنشطة الاستيطانية في الجولان، مما يدل على نيتها التوسع في تلك السياسات. فعلى سبيل المثال، قرر المجلس الإقليمي للمستوطنين والهيئة الوطنية لسلامة الطرق التابعة للاحتلال الإسرائيلي تطوير وصيانة الطرف المؤدية إلى المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل بهدف كفالة سلامة سكانها وتيسير سفر السائحين إليها. وكشف رئيس المجلس الإقليمي للمستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل النقاب عن خطة سكانية تستهدف استيعاب ١٥٠٠ أسرة جديدة في المستوطنات بالجولان السوري المحتل، وتوفير ٧٥٠ وحدة سكنية جديدة. وقام وزير التشييد والإسكان الإسرائيلي، أوري أرييل، بزيارة الجولان السوري المحتل دعما وتشجيعا لأنشطة الاستيطان، مما يوضح أن النية الحقيقية الإسرائيلية متجهة نحو رفض السلام.

وفي محاولة لاستبقاء المستوطنين الحاليين والحيلولة دون مغادرتهم المستوطنات، وجذب أسر جديدة للعيش هناك، أجري المجلس الإقليمي للمستوطنين عملية مسح شامل للمستوطنات في الجولان السوري المحتل. وكان الهدف من تلك العملية التعرف على آراء وأفكار السكان الحاليين في المستوطنات الإسرائيلية التي يجري بناؤها وتطويرها، ودراسة أحوالهم المعيشية.

وتعرب الجمهورية العربية السورية عن استيائها إزاء قيام الاتحاد الأوروبي بتمويل عملية المسح المعنونة "السياحة البديلة"، التي تستهدف تشجيع السياحة في المستوطنات الإسرائيلية بالجولان السوري المحتل. وقد أعلن عن ذلك التمويل في مؤتمر عُقد في ميروم جولان، قرب قريتي باب الهوا ومويسة المدمرتين. وحضر المؤتمر ما يزيد على ١٠٠ من الخبراء والاستشاريين في مجال السياحة حيث ناقشوا السبل الكفيلة بالترويج للسياحة في الجولان السوري المحتل.

وتدين حكومة الجمهورية العربية السورية جميع الممارسات والإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى السيطرة على الموارد الطبيعية في الجولان السوري ونهب تلك الموارد، في تناقض صارخ مع المبادئ التي تقضي بأن يكون للشعوب الرازحة تحت الاحتلال السيادة الدائمة على مواردهم الطبيعية، وفي انتهاك صريح لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، وقرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦٧ المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية". وتدعو الجمهورية العربية السورية من جديد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى رفض استيراد منتجات الموارد الطبيعية المأخوذة من الأراضي المحتلة أو المنتجة فيها، امتثالاً للقانون الدولي وتأكيداً لضرورة احترام إسرائيل لذلك القانون. وتعلن الجمهورية العربية السورية تنديدها بالخطوات الخطيرة التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف التنقيب عن النفط في الجولان السوري المحتل. وتتوافق التقارير الواردة من شتى المصادر على أن وزارة الطاقة الإسرائيلية قد أذنت لشركة Genie Energy التابعة للولايات المتحدة بالتنقيب عن النفط في المنطقة. وقد وجهت الجمهورية العربية السورية انتباه مجلس الأمن إلى ذلك الانتهاك الإسرائيلي البالغ برسالة صدرت كوثيقة رسمية مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١٣ (A/67/771-S/2013/122). وطالبت أن يرغم مجلس الأمن إسرائيل والمؤيدين لها على الامتناع عن القيام بمثل تلك الأعمال، التي تشكل انتهاكاً فادحاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وفي محاولة لاستغلال موارد وخيرات الجولان السوري المحتل، منحت وزارة الأراضي الإسرائيلية التوسعية المستوطنين مساحة ٩١٥ دونماً من الأراضي في المنطقة لإنشاء أربعة بساتين كروم، وصالات عرض لتسويق السلع الزراعية، ومنها منتجات النبيذ والكروم، ومراكز للزوار، ومطاعم، ووحدات سكنية.

وقد تجلّى اعتزام إسرائيل استغلال موارد الجولان السوري المحتل في البيانات التي أُلقيت في المؤتمر الأول لقطاع الأعمال الذي عُقد في مستوطنة خاسفين بالجولان السوري المحتل. وقال إيلي مالكا، رئيس المجلس الإقليمي للمستوطنات في الجولان السوري المحتل، إن النمو السكاني في المستوطنات سيشكل ركيزة الاقتصاد الإسرائيلي في الجولان. واستغل وزير المالية الإسرائيلي المؤتمر فدعا رجال الأعمال والشركات الإسرائيلية إلى الاستثمار في الجولان، والاستفادة من الحوافر الحكومية الجذابة للغاية.

وتدين الجمهورية العربية السورية من جديد السلطات الإسرائيلية المحتلة لقيامها باستخراج المياه من بحيرة مسعدة في الجولان السوري المحتل، وتحويلها إلى مزارع المستوطنات

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. إن ذلك الإجراء الإسرائيلي، الذي يتناقض مع القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، قد أدى إلى كارثة اقتصادية وبيئية أضرت بشرائح كبيرة من المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، الذين تُقدر خسائرهم بحوالي ٢٠ مليون دولار.

وتطالب الجمهورية العربية السورية، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بأن تضطلع الجمعية العامة والمجتمع الدولي بمسؤوليتهما بمنع إسرائيل من مواصلة انتهاكاتها المستمرة، خاصة نهب الموارد الطبيعية في الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك المياه في الجولان السوري المحتل.

وتكرر الجمهورية العربية السورية تأكيد رفضها للقرار الذي اتخذته الكنيست الإسرائيلي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بإجراء استفتاء قبل عام من الانسحاب من الجولان السوري المحتل والقدس الشرقية. إن ذلك القرار يشكل انتهاكاً وازدراءاً للقانون الدولي الذي ينص على عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة. كما أن القرار لا يتفق أيضاً مع قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

وتؤكد من جديد حكومة الجمهورية العربية السورية طلبها المقدم إلى الأمين العام، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ورئيس مجلس حقوق الإنسان، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بممارسة الضغط على إسرائيل لضمان توفير ظروف صحية أكثر إنسانية للسجناء السوريين المحتجزين في سجونها. كما تعرب عن رفضها للمحاكمات الصورية التي أُجريت لأولئك السجناء، من قبيل محاكمة ماجد الشاعر أمام المحكمة المركزية الإسرائيلية في الناصرة يوم ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠. وقد صدر حکمان بالسجن لمدة خمسة أعوام ونصف ضد السيد الشاعر، ولمدة ثلاث سنوات ضد ابنه، فداء الشاعر، بتهمة نقل معلومات إلى الوطن الأم سورية. وتصر الجمهورية العربية السورية على أن تدين تلك الهيئات الدولية بشدة الظروف التعسفية وغير الإنسانية التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على السجينين ماجد وفداء الشاعر. فقد منعت تلك السلطات أفراداً معينين من عائلتهما من زيارتهما، تعذراً واهية. ولا يُسمح لزوجات ماجد الشاعر برؤية زوجها وابنها في وقت واحد أثناء الزيارة. وقد دفعت تلك الحالة فداء الشاعر إلى بدء إضراب مفتوح عن الطعام حتى يُسمح له بالتواصل مع عائلته بشكل ملائم وإنساني.

وتعلن الجمهورية العربية السورية تنديدها بقيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بسجن عدد من الشباب، ومنهم السجين السابق بشر المقت، والدكتور زاهر بطحيش، رئيس الاتحاد الرياضي في الجولان، والتحقيق مع عدد آخر من الشباب، ومنهم السجين السابق صدقي

المقت. وكان أولئك الشباب قد عارضوا إقامة مناسبة رياضية في إستاد مجدل شمس الرياضي تحت رعاية اتحاد كرة القدم الإسرائيلي. وقد أُطلق سراح الشباب، إلا أن بعضاً منهم صدر ضده حكم بالإقامة الجبرية لمدة متفاوتة، ومنعوا من الاقتراب من الإستاد. إن الوثيقة التي أصدرها شعب الجولان السوري عام ١٩٨١ تنص على منع الانضمام إلى أي هيئة من هيئات الاحتلال أو المشاركة في أي من أنشطتها، بما في ذلك اتحاد كرة القدم الإسرائيلي.

وتؤكد أيضا حكومة الجمهورية العربية السورية طلبها إلى الأطراف الدولية المذكورة أعلاه بأن تمارس الضغط على إسرائيل كي تتوقف عن اتخاذ قرارات جائرة تمنع المواطنين في الجولان السوري المحتل من زيارة وطنهم، سورية، عن طريق معبر القنيطرة. إن تلك الممارسات الإسرائيلية التعسفية تتناقض مع اتفاقيات جنيف وجميع الصكوك والأعراف الإنسانية الدولية. ولا تؤدي تلك الممارسات سوى إلى تعريض المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل للمعاناة المادية والعقلية والبدنية. وقد تجاوزت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الآونة الأخيرة كافة الحدود القانونية والأخلاقية بمنع شابة سورية تدعى أمية ناصر من عبور قرية بقعاتا إلى الوطن الأم لحضور جنازة والدها.

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية أن ضمان دوام الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط يستلزم اتخاذ تدابير تستهدف تنفيذ القرارات الدولية الصادرة في هذا الصدد دون تحيز أو انتقائية، وإنفاذ اتفاقيات جنيف بهدف الضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، كي تلتزم برغبات المجتمع الدولي المتمثلة في تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.